

التغير الثقافي وعلاقته بتكيف كبار السن في الأسرة الجزائرية

Cultural change and its relationship to the adaptation of the elderly in the Algerian family

مختبر: السكان والتنمية المستدامة في الجزائر/ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية/ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان/الجزائر.	علم الاجتماع	ط: دميم فاطمة الزهراء Doc: Demim Fatima El-Zahra demim3dfz@gmail.com
مختبر: السكان والتنمية المستدامة في الجزائر/ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية/ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان/الجزائر.	ديموغرافيا	أ.د. حمزة شريف علي Pr. Hamza Cherif Ali ali.hamzacherif@yahoo.com
DOI: 10.46315/1714-009-003-006		

الإرسال: 2020/02/05 القبول: 2020/04/25 النشر: 2020/06/16

ملخص: إن دراسة أي تركيبة اجتماعية لا تتحقق بمعزل عن دراسة التركيبة الكلية والشاملة للمجتمع الذي نعيش فيه، كما أن الحديث عن الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لهذه التركيبة لا يتم أيضا دون معرفة عناصره البنوية الصغرى المكونة لها. إن التركيبات الاجتماعية متباينة ومتفاوتة الدرجة والمستوى في علاقاتها بالمجتمع ككل. فالعائلة (الأسرة) تعتبر من أهم هذه التراكيب في تميزها عن غيرها، على أنها منبع لكثير من التركيبات (المدرسة، المؤسسة...) وذلك لطابعها المميز بشريا وثقافيا، اجتماعيا، بيولوجيا، ولدورها الحساس في تغيير اتجاهات المجتمع. إن العائلة بكل ما تحمله من دلالات وأبعاد مختلفة هي الخلية القاعدية والنواة المنتجة للمجتمع لكيانه المادي والروحي.

كلمات مفتاحية: التغير الثقافي؛ كبار السن؛ الأسرة الجزائرية؛ تغير الأدوار.

Abstract:

The study of any social structure is not achieved in isolation from the study of the total and comprehensive composition of the society in which we live, and the talk about the social and cultural specificities of this composition is also not done without knowing its structural minor elements. The social structures are differentiated and of varying degree and level in their relations with society as a whole. The family (the family) is considered one of the most important of these structures in distinguishing it from others, as it is the source of many structures (school, institution ...) due to its distinctive human, cultural, social, and biological nature, and its sensitive role in changing the attitudes of society. The family, with all its connotations and different dimensions, is the basic cell and the productive nucleus of society for its material and spiritual being.

Keywords : Cultural change; the elderly; the Algerian family; role changes.

1- مقدمة

إن مزامنة الأسرة الجزائرية للتحويلات والتغيرات لما هو تقليدي جعلها تتسم بملامح جديدة، تمثلت في ظهور سلوكيات وممارسات جديدة أحدثت نقلة نوعية في السمات الأصلية للمجتمع الذي أصبح يعاني من ازدواجية القديم والحديث والرغبة في التحديث والتأقلم في آن واحد. من أهم الظواهر المرتبطة بالأسرة الجزائرية بالعصر الحدث هو تحولها من نمطها الواسع

الممتد إلى نمط الأسرة الحديثة المحدودة الأطراف نتيجة التغير الكبير الذي رافق المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات الأخرى. ولفهم طبيعة الأسرة الجزائرية وطبيعة العلاقات بها، ومكانة كل فرد فيها، لا بد من البحث في مراحل تطورها من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، وخصائص الأسرة في كل نمط.

خلق هذا التغير على مستوى المسار الاجتماعي والثقافي للعائلة عدة اشكاليات، لعل من أهمها: كيف يمكن للعائلة ذات النمط المحلي أن تعيش حاضرها بعاداتها وتقاليدها الموروثة من الزمن الماضي؟ وكيف لها أن تحافظ على أدوارها المختلفة؟ وهل تمسك العائلة بكبير السن فيها من عدمه راجع إلى تغير الأوضاع الثقافية؟ لقد تفتن علماء الأنثروبولوجيا وعلماء النفس وكذا علماء الاجتماع إلى ذلك الرابط الروحي الذي يربط حركية العائلة بعاداتها وتقاليدها على مر الزمن والذي قد يشكل المخبأ الدائم، يعود إليه الفرد عند كل أزمة حتى فيه الأمان والاطمئنان حماية لذاته ولهويته الثقافية والاجتماعية المعرضة في كثير من الأحيان إلى هزات عنيفة.

2- التغيرات الاجتماعية للمجتمع الجزائري

تتجه الأسرة الجزائرية بشكل كبير نحو النموذج النووي بسبب الهجرة وارتفاع الاستقلالية المادية والمستوى التعليمي ولكن يبقى النموذج الممتد قائما ولكن بشكل آخر» فقد أسفرت نتائج بحوث محلية خاصة تلك التي تناولت نمط الأسرة النووية وعلاقتها بالشبكة القرابية على أن انتشار الأسرة الزوجية في المجتمع وانفصالها المجالي والاقتصادي لا يعني بذلك انفجار المؤسسة القرابية أو عزلة هذه الأسر عن أقاربها حيث أن التواصل ونسق التضامن بينهم لا يزال مستمرا» (هاروني، 2006). «تعتبر الأسرة صورة مصغرة للمجتمع الكبير نفسه، إذ نجد أن العلاقات السائدة في المجتمع هي نفسها التي تسود في الأسرة، وأن الثقافة السائدة في المجتمع تسود هي الأخرى الأسرة، والتغيرات التي تحدث ضمن الأسرة لا يمكن فصلها عن التغيرات التي تحدث في المجتمع، وخاصة في مرحلة انتقالية بين القديم والجديد» (شرابي، 1975، صفحة 38.39)

يمكن التعرف على الأسرة الجزائرية وتطورها وذلك بالتعرض إلى التحولات والتغيرات التي حدثت وتحديث في المجتمع الجزائري في حد ذاته. فقد كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار يتكون من مجموعة من القبائل والعشائر وعلى رأس كل قبيلة أو عشيرة شيخ، وله مرتبة خاصة في هذه القبيلة أو العشيرة؛ فهو القائد الروحي للقبيلة والمسؤول عن توزيع الأدوار والوظائف وحماية أعضاء القبيلة. «كانت الأسرة الجزائرية مؤسسة وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية، وأساسا مبنية على المذهب المالكي، حيث أن الشريعة الإسلامية تحكم في المباحث الخاصة بالإطار القانوني للأسرة، بمعنى ما يتعلق بالزواج وانحلاله، ونظام السلطة الأبوية، والمسائل المتعلقة بالميراث

والتركة» (فطيمة، 2006-2007، صفحة 221). إضافة إلى «تأثر المجتمع بالإسلام الذي ترك آثاره القوية في تقاليد الأسرة الجزائرية من خلال السلوكات والعلاقات القرابية لأفرادها» (مصطفى ب.، 1984، صفحة 37).

إن تحول الجزائر من دولة تقليدية ريفية إلى دولة ذات أغلبية حضرية قد انعكس على تنوع تركيبة النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري (تزايد السكان الحضريين وتزايد السلوكيات الجديدة) خلق في الكثير من الأحيان تناقضا أو صداما بين أفرادها، ما بين صور الحداثة والتقليد وكذا تولد الصراع الجيلي بين الأبناء والآباء. زيادة على أن هيكله الاقتصادي الذي جاء مواكبا للتطورات التحتية والفوقية التي أحدثتها قوى الإنتاج والملكية وتبادل الثروة منذ ما قبل الاقطاعية إلى عصر الاستقلال والانفتاح والرأسمالية. كما مسّ هذا التغيّر البناء الأسري باعتبار الأسرة الجزائرية وحدة من وحدات المجتمع الجزائري، وعرفت ثلاث أشكال:

1. شكل الأسرة المحافظة، تتصف بها العائلات القروية أكثر من العائلات بالمدينة.
2. شكل الأسرة الانتقالية التي تجمع في نفس الوقت بين الأفكار الداعية للعصرنة والأفكار الداعية إلى المحافظة على الأفكار التقليدية، ويسود هذا الشكل خاصة في المدن الكبرى والمراكز الحضرية.
3. شكل الأسرة المتطورة التي تميل إلى الحياة الأوربية في اللغة والعادات والتقاليد، ووجوده قليل بالمدن ويكاد ينعدم بالقرى.

إن التغيّرات والتحولات التي مست المجتمع الجزائري أحدثت تغيّر في الأشكال التنظيمية للأسرة بشكل عام وعلى تفاعل مختلف الأدوار الفاعلة داخل الأسرة الواحدة. ولتقدير حجم التغيّرات في إطار منهجي مقارنة بين ما عهدته العائلة الجزائرية سابقا وما آلت إليه خلال ربع قرن من الزمن نستعرض ما وصفه الباحث مصطفى بوتفنوش في نهاية السبعينات من القرن الماضي من خلال تحديده لطبيعة العائلة الجزائرية من حيث التطور وتحديد الخصائص. «فمن حيث الخصائص يوجز بوتفنوش العائلة الجزائرية من خلال الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في أربعة خصائص هي» (فطيمة، 2006-2007، صفحة 226):

1. أن العائلة الجزائرية هي عائلة موسعة يعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية وتحت سقف واحد (الدار الكبيرة) عند الحضر و(الخيمة الكبرى) عند البدو ومن 20 إلى 60 شخصا يعيشون جماعيا.
2. العائلة الجزائرية هي عائلة أبوية، الأب فيها والجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية، ينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي وله مرتبة خاصة تسمح له بالمحافظة على تماسك الجماعة

المنزلية، وهذه الأسرة لابد وأن يكون أفرادها من جيل واحد، فهم إما إخوة وإما أبناء وإما أبناء الأعمام.

3. العائلة الجزائرية هي عائلة أكناتية، ولا نسب فيها ذكوري والانتماء أبوي.

4. العائلة الجزائرية هي عائلة لا منقسمة، أي أن الأب له مهمة ومسؤولية على الأشياء، وأنه يمثل قمة هرم الأسرة الجزائرية، ووسط هذا الهرم الأبناء المتزوجون، أما قاعدته فتتمثل في الأطفال والنساء. هذا يعني أن العائلة الجزائرية هي جماعة منزلية، حيث لا يكون أفراد الجيل الواحد إلا إخوة أو أولادا وأعماما قيمون في مسكن واحد ويعيشون من رزق واحد وينشطون تحت سلطة أبوية واحدة، إنها مكونة من خليتين أسريتين أو أكثر.

يمثل الأب السلطة المادية والروحية المطلقة وكل ما يخص الأحكام العرفية والعقائدية بموجبه يخضع له كل من هو تحت سلطته، مسؤولون اتخاذ القرارات التي تخص الزواج، الطلاق والميراث، والغاية من هذه الصرامة هو الحفاظ على تماسك العائلة وانسجامها كوحدة انتاج واستهلاك وحماية وتكاثر. فالعائلة هنا تعتبر وحدة غير منقسمة للإنتاج والاستهلاك، حيث يكون فيها الأب صاحب الملكية العائلية وهذا ما يميز العائلة التقليدية.

معظم هذه الخصائص تشترك فيها كثير من العائلات لمختلف ثقافات العالم بحكم التشابه الكبير في مكونات النسق الأسري للشعوب كالدين، العادات والتقاليد، الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتطورات التاريخية التي مرت بها هذه المجتمعات. من جهة أخرى يمكن الإشارة إلى أن هذه الخصائص فيها ما هو ثابت بثبات العناصر المكونة له وغير قابل للتغيير، مثل انتقال الاسم العائلي من الأب إلى الأبناء ثم إلى الأحفاد، ولا يمكن لتطور العائلة مهما كان شكلها أو طبيعتها أن يؤثر في هذا الوضع. ومنها المتغير الناتج عن المسار التطوري للعائلة الجزائرية وبالتالي فهو قابل للتغيير وإعادة التشكيل وفق ما تحتاجه هذه العائلة من تكيف مع محيطها الجديد بناءً على التغيرات التي تفرضها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية.

«إنَّ التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري في مجمله ولو أنها كانت بطيئة في بداية الاستقلال، ولم تساير وتيرة المخططات التنموية في ذلك الوقت، إلا أنها عرفت تسارعا مدهشا خلال العشريتين الأخيرتين، بل يمكن القول أن ما أحدث فيها من تحولات في الخصائص والبنية لم تعرفه أبدا في تاريخها» (فطيمة، 2006-2007، صفحة 230).

لم يعد نموذج الأسرة الموسعة غالبا بالشكل الذي ذكره بوتفنونشت، بحيث يتوقع أن تكون التغيرات التي طرأت عليها أقل عمقا وأخف أثرا، فقد تقلص حجم العائلة بشكل كبير فهو يسير بشكل مطرد وسريع نحو هيمنة العائلة النووية، والتي تكتفي في تركيبها بالأب والأم والأبناء وصار العدد الغالب لا يتجاوز 20 فردا كما حدده الباحث بوتفنونشت. من النادر وجود عائلة تحمل هذا

العدد من الأفراد أو تتعداه، وحتى وإن وجدت فهي تشكل وحدة عائلية ظاهرياً فقط، فهي مكونة من عدد من الأسر المستقلة يجمعها سقف واحد بسبب ظروف سكن خاصة، أما ما عدا ذلك فهي كاملة الانقسام والاستقلالية وتشبه إلى حد كبير التجمعات السكانية المسماة بالحواري أو الدار الكبيرة أو دار السبيطار بفارق جوهري هو أن هذه الأخيرة سكانها ينتمون إلى أصول وأعراش وقبائل مختلفة يكون الرابط الوحيد بينهم هو المكان.

وفي هذا الصدد تقول فطيمة: "يمكن أن نعتبر أن عنصر التكيف مع متطلبات كل فترة تاريخية هو المحدد لحجم العائلة وطبيعة العلاقات بين أفرادها" (فطيمة، 2006-2007، صفحة 232). كانت قوة ومكانة ورفاهية العائلة تعتمد بالدرجة الأولى على عدد أفرادها، وكلما زاد عدد الذكور ارتفعت مكانتها بين العائلات الأخرى وازدادت هيبتها. «إن نمط العيش والظروف الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الاستعمار وبداية الاستقلال فرض النمط الموسع للعائلة الجزائرية وفرض معها طبيعة وأنماط العلاقات الاجتماعية التي تحكم أفرادها فيما بينهم". (Bourdieu, 2001, p. 112).

أما بالنسبة لمدى احتفاظ الأسرة النووية بطابعها الأبوي، فيمكن القول أن دور الجد أصبح يمثل دور الفائد الروحي فقط حيث لعبت عوامل كثيرة في الحدّ من استمرار الكانة القوية للجد. فجيل الآباء أصبح يتمتع بجملة من الخصائص منها سعة العلاقات الاجتماعية، التعليم، الشهادة، والوظيفة قد أفقدت مكانة الأجداد كقيادة فعلية ولم تبقى إلا سلطة التقدير والاستشارة المبنية على الاحترام الذي تفرضه العادات والتقاليد والدين من باب برّ الوالدين.

أما فيما يتعلق بما هو ثابت في خصائص العائلة الجزائرية، يخص طبيعة العناصر المتحركة في النسق الأسري، وعلى رأسها الدين الإسلامي الذي يفرض أن يكون الانتماء للأب بقوله تعالى: {أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ} (سورة الأحزاب، الآية 4). مثلاً إن تزوجت المرأة فإنها لا تفقد انتماءها لأبائها، وقد أخذ المشرع الجزائري بهذا التقليد بذكر لقب المرأة الأصلي ولقب زوجها في الوثائق الرسمية. وبالنسبة للميراث فلا ينتقل كما ذهب إليه بوتفوشيت والذي حدّد أن الميراث في خط أبوي من الأب إلى الابن الأكبر وفق رغبة الأب والابن، وإنما ينتقل حسب أحكام التشريع الإسلامي وفق قاعدة للذكر مثل حظّ الأنثيين بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ (سورة النساء، الآية 11) ولا يحق للأب أن يستأثر أحد من أبنائه، أو أن يستأثر الابن الأكبر بشيء من ميراث أبويه دون باقي إخوته.

3- تغيير بناء وخصائص الأسرة الجزائرية

إن العائلة- الأسرة- العربية والمجتمع العربي يمران بتغيرات مهمة جداً ألقت بظلها على تركيبها العضوية. ففي الوقت الذي كان مجتمعنا قبل بضع سنوات مجتمعاً قروياً محافظاً على البنى

الأسرية التقليدية؛ حيث كانت الأسرة هي الأساس في معالجة كل القضايا الحياتية والاجتماعية، نراه يمر في السنوات الأخيرة في تطور سريع يمس مجالات ونواحي عديدة مثل البنية الفردية الأسرية والبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، هذا ما أدى إلى تفتت وإضعاف العلاقات والروابط بين أبناء الأسرة الواحدة، يتبعه اخلال التوازن داخل وخارج الأسرة.

بفعل التطورات المعاصرة في مجال الاتصال والمواصلات والتفتح في شتى الميادين فإن العائلة المحلية مرشحة ثقافيا واجتماعيا للتفاعل مع نمطين جديدين للممارسات الثقافية والاجتماعية الجديدة؛ النمط الأول، يشمل عادات وتقاليد جديدة تحمل بين طياتها مبدأ الاندماج والمسيرة، وهذا قد لا يؤثر سلبا على الكيان العائلي المحلي. أما النمط الثاني، فيشمل عادات وتقاليد جديدة تحمل بين طياتها مبدأ التضاد وتغيير القوى، والذي قد يؤثر سلبا على سلامة الكيان العائلي المحلي.

كانت الأسرة ولاتزال محل اهتمام الكثير من المختصين في مختلف التخصصات، خاصة العلوم الانسانية والاجتماعية نظرا لأهميتها باعتبارها الخلية الأولى والأساسية التي يتكون منها المجتمع. تشترك الاسرة الجزائرية مع باقي الأسر في الوطن العربي فيما يخص الخطوط العريضة والصفات العامة. كما تتميز عنها بسمات خاصة أخرى تنفرد بها، إذ لها ثقافتها وقيمها ومعتقداتها الخاصة بها، التي كانت وليدة طبيعتها وظروفها التاريخية والثقافية والاجتماعية، الأمر الذي توصلت إليه العديد من الدراسات وكشفت عنه مختلف البحوث.

4- مظاهر التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية

« يشير التغير الاجتماعي إلى التعديل في الأنماط القائمة للعلاقات الاجتماعية الداخلية ومعايير السلوك والقيم الأسرية، باعتبار الأسرة نظام أولي تتداخل مع النظم الأخرى، وقد تكون هذه العملية بطيئة أو سريعة كما هو الوضع في المجتمعات الحديثة المعقدة» (مصطفى ع.، جوان 2003، صفحة 139)، ونتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية المستمرة والعميقة التي تحدث في المجتمع، ومن بين الخصائص الأساسية لهذا التغير الأسري والاجتماعي، اختفاء التنظيم الجماعي من جهة وتراجع التعاون والإنتاج الاقتصادي بين أفراد الأسرة الواحدة من جهة أخرى، ومن هنا كان من نتائج تأثير العوامل السابقة الذكر على الأسرة، تغييرها في عدة جوانب مهمة أصبحت تشكل اهتمام كبيراً لدى الدارسين والباحثين.

4-1- شكل وحجم الأسرة

أصبح حجم الأسرة يتناقص بشكل كبير بسبب تراجع الخصوبة من جهة وبسبب تغير شكل الأسرة في حد ذاته والذي يتجه من الممتد الى النووي، حيث أصبحت أغلب الأسر تقتصر على الزوجين وعدد قليل من الأطفال وهو الشكل الأكثر ملائمة لما تعرفه الحياة من تقدم حضاري

وتكنولوجي وتنامي الحريات الفردانية. حيث سمح التقدم خاصة الصحي من توفير وسائل منع وتنظيم الحمل وانتشار الوعي اتجاه الإنجاب من التقليل من ظاهرة الإنجاب وتباعد الولادات مما قلص كثيرا من حجم الأسرة، وبالمقابل سبب هذا التقدم (لما تتطلبه الحياة العصرية) مشاكل كثيرة ومتعددة تعيق تكوين وتوسيع الأسر.

عرفت الأسرة منذ وجودها مجموعة من الوظائف تميزت بها لفترة طويلة ولكنها تخلت عن الكثير منها مرغمة في ذلك، فبعدما كان من وظائفها الإنتاج وتوفير الغذاء، المسكن، التعليم، التربية، الرعاية الصحية والإرشاد والتوجيه، نابت عنها الكثير من المؤسسات الحكومية المتكفلة تقريبا بكل هذه الوظائف، في الوقت الذي انحصر دور الأسر في توفير المال اللازم مقابل ذلك.

2-4- العلاقات داخل وبين الأسر

ساهمت العوامل السابقة الذكر بشكل لا يمكن إنكاره في التأثير على العلاقات داخل الأسرة بتقلص الوقت المخصص لرعاية وتنشئة الأطفال نفسيا واجتماعيا، وعلى التوافق الزوجي الذي يركز عليه استقرار الأسرة تراجعت العلاقات بين الأفراد لعدم حاجتهم إلى بعضهم البعض، فبعدما كان الاحتكاك المباشر وعلاقة التواصل تضمن استمرار وتمير القيم والتقاليد أصبحت وسائل الاتصال والإعلام على اختلافها تكفل ذلك. كما تغيرت أدوار كل من الزوج والزوجة وتلاشت سلطة القرار التي يتمتع بها الوالد أو الفرد الأكبر لتصبح أكثر ديمقراطية بين أفراد الأسرة خاصة النووية، كما أن الاهتمام بالأسرة أصبح ينظر إليه كأفراد لا كوحدة متماسكة ومتكاملة مما ساعد على ضعفها وتفككها وتفاقم النزعة الفردية وأصبحت المنفعة والمصالح هي أكثر ما يدفع بالفرد إلى أسرته.

3-4- تراجع الزواج المبكر

وذلك من خلال ارتفاع معدلات العزوبة وارتفاع السن الأول للزواج: «يشير دايفس إلى أن تأجيل الزواج وارتفاع معدلات العزوبة والهجرة الخارجية كلها عوامل تدخل في القاموس الديمغرافي للتكيف على الضغط السكاني. ويختلف توقيت انخفاض الخصوبة وبيداته ووتيرته بين المجتمعات تبعا للكمية النسبية لهذه الاستجابات.» (تقرير السكان والتنمية، 2005، صفحة 10)

4-4- تغير ثقافة الإنجاب وتنظيم الأسرة

لقد عرف السلوك الإنجابي للمرأة الجزائرية تغيرا واضحا مما كان عليه في الماضي، وهذا راجع لعوامل عديدة أهمها تأخر السن الزواج الأول واستخدام وسائل منع الحمل وانتهاج برامج تنظيم الأسرة، حيث قدرت نسبة استخدام وسائل منع الحمل سنة 1970 بن: 08%. (Nadia. A, Rachid. B, Rabah. S, 2001, p. 3).

بينما سنة 2002 ب 57%* (المسح الجزائري حول صحة الأسرة، 2002، صفحة 126)، أما سنة 2006 قدرت بـ 61.4%. (MICS, 2006, p. 60).

5- نسق قيمي وعلاقات أسرية جديدة لنموذج أسري جديد:

1-5- المكانة التي يحظاها المسن في الأسرة الجزائرية

إن أساس أي مجتمع من المجتمعات هو البناء الأسري باعتبار الأسرة قوة تنصدر جميع القوى الأخرى في تطبيع الأبناء على قيم ومعايير الجماعة في جو يسوده التضامن والتلاحم بين أفرادها، فهي الخلية الاجتماعية الأولى في المجتمع أو اللبنة الأساسية في التنظيم الاجتماعي، ودورها يتمثل في بناء شخصيات أبناءها، كما أنها مسؤولة عن تنظيم أنماط السلوك داخل الأسرة ومن ثم السلوك العام في المجتمع الخارجي، إضافة إلى أن أساس التماسك الاجتماعي هو التماسك الأسري انطلاقاً من الدور الهام والبناء للأسرة في إرساء علاقات أسرية سليمة بإكساب أفراد الأسرة خصائص سلوكية مناسبة للتعامل في الأسرة والتي ستعكس على المجتمع.

ولكن الشكل الجديد للعائلة الجزائرية أفقدها إلى حد كبير خصائصها التقليدية، أين أصبحت تواجه في المجتمع المعاصر مشكلات وتحديات عديدة جراء التحولات والتأثيرات الخارجية التي أثرت أولاً على بنيتها ثم على وظيفتها بسبب التصدع الذي يمس النسق القيمي والثقافي بسبب الغزو الذي يعرفه النسق القيمي الأصيل من طرف قيم جديدة دخيلة على مجتمعاتنا العربية.

قد جرف التحديث والتحضر الأسرة الجزائرية إلى تحولات سريعة هددت استقرارها الداخلي مما أدى إلى تغير أدوار ومكانة أفراد الأسرة التي لم تعد محددة بوضوح كما كانت من قبل، فقد فقدت الأسرة دورها في حماية التراث الثقافي نضراً للغزو الثقافي لثروة المعلومات والشبكات الفضائية الأمر الذي هدد شبكة العلاقات الأسرية والقربا، إضافة إلى تحول المصلحة الجماعية التي كان يتغذى منها وينمو في ظلها الأحفاد إلى المصلحة الفردية التي غدت نزعاً الاستقلالية والتي زادت من المسافات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة وقلة الاتصال والتواصل بين الأهل والأقارب، مما أدى إلى ضعف مظاهر التضامن وتضاءل التزامات أفراد الأسرة لمسؤولياتهم نحو أقاربهم وأهاليهم بسبب ضعف أو انحلال الرابطة الاجتماعية بين أفراد العائلة: «إن كل تغير في القيم التي يؤمن بها أعضاء المجتمع أو جماعاته أو تنظيماته، أو في المعايير التي تحكم هذه العلاقات والأفعال والنماذج السلوكية لأعضائه، أو في الأوضاع الاجتماعية التي تتضمن نسق الأدوار والمراكز داخل الجماعة على أنه تغير اجتماعي ثقافي، ويفرق بين التغير الاجتماعي والثقافي على أساس الأول يتمثل في تغير بناء الأدوار والمراكز الاجتماعية، وأن الثاني هو التغير في الأفكار والمعايير والقيم والعلم والتكنولوجيا» (بدوي، 1999، صفحة 32).

توجد في الدول الغربية بصفة عامة أعداد كبيرة من المسنين تصل نسبتهم في بعض الأحيان إلى أكثر من 60% من مجموع السكان بمعنى واحد من كل 5 أفراد بالرغم من توفر خدمات طبية خاصة لهم، إلا أن عددهم الهائل ومشكلاتهم الصحية المتعددة تشكل ضغطاً على كافة المرافق الصحية، كما تبرز مشكلة تكلفة الرعاية الاجتماعية وطرق توصيل الخدمات إلا كبار السن الذين يعيشون في منازلهم ويقيمون بمفردهم في معظم الأحيان لذلك تتعاون جهات متعددة في رعايتهم منها السلطات الصحية، مؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية ومنظمات خاصة يعمل بها متطوعون لاستكمال بعض أوجه النقص في الخدمات اللازمة لكبار السن.

أما المجتمعات النامية بصفة عامة لا تقدم شيئاً للمسنين فلا مستشفيات خاصة بهم للرعاية الصحية ولا مؤسسات متخصصة سواء كانت حكومية أو غيرها، لوجود أسباب عديدة تفرضها الأولويات خاصة. الكثير من بلدان العالم الثالث التي تتعرض لتقلبات سياسية وعدم الاستقرار والحروب والهجرة الجماعية، إضافة إلى ذلك انتشار الأمراض المعدية ونقص الغذاء، فمن غير المنتظر أن تستأثر الشيخوخة بالاهتمام في خضم هذه المشكلات. لكن يبقى الفرق في بعض من المجتمعات والطبقات الاجتماعية التي يسود فيها نظام الأسر الممتدة التي تضم الأبناء والأحفاد إلى جانب كبار السن إذا كان من السهل في هذه الأسر إشباع حاجيات المسنين، كما أن آرائهم ومقترحاتهم وخبراتهم كانت تحتل مكانة عالية من التقدير والاحترام من جميع أعضاء الأسرة إلى جانب الأبوة التي تعتبر نوعاً من التأمين من الشيخوخة بالنسبة لهم.

يعتبر دور كبار السن ومكانتهم من المظاهر البارزة لتغيير الأسرة في تأثرها بعامل التصنيع إذ جعل من الأسرة النواة ضرورة ملحة من ضروريات التوافق لظروف المجتمع، والأسرة الصناعية كانت عاملاً من العوامل التي أدت إلى فقدان المكانة لهذه الفئة من أفراد المجتمع. "بتطور العمل الصناعي تغيرت الصورة التقليدية تجاه كبار السن، حيث تطورت أيديولوجية الاستقلال الذاتي للأسرة الصغيرة التي من المتعذر عليها التوفيق بين تطلعاتها لتحقيق أكبر قدر من النجاح والرفاهية وبين الاهتمام بالأبناء والأجداد من كبار السن، لذلك فقدت هذه الفئة مكانتها في الأسرة كما فقد الأبناء شعورهم بالمسؤولية والالتزام نحوها، ولعل ما يشعر به المسنون من بأس وإحباط لآمالهم وما يشعر به الشباب من شعور بالذنب لهو دليل قاطع على صراع الأجيال وعلى عجز الأسرة الحديثة عن الوفاء بحاجيات كبار السن فيها." (السيد، 1989، صفحة 294).

ومع ذلك يختلف دور ومكانة كبار السن في الأسرة الصناعية باختلاف المركز الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، ففي الطبقات العليا نجد أن كبار السن لا يزالون يتمتعون بتأمين كبير على الأقل من الناحية المادية، لذلك فإن تقاعدهم عن العمل لا يعني الخسارة الجسمية لهم أو للأسرة. أما في أسر الطبقات الأخرى فإن كبار السن يواجهون مشاكل التقاعد وفقدان العمل

وانخفاض المكانة الاجتماعية والابتعاد عن الروابط الأسرية القديمة. «لقد توالى التغيرات الاجتماعية والثقافية على المجتمعات في العقود القليلة الماضية وخاصة على المجتمعات العربية ولعل من أبرز هذه التغيرات ظهور ظاهرة العولمة وما رافقها من ثورة معلوماتية حيث أحدثت تغيير في المواقف والاتجاهات والقيم الإنسانية لدى أفراد المجتمع» (الزبيد، 2006، صفحة 53)، والتحولات سريعة ساهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات وهي التي نقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة وبالتالي دخوله لعصر العولمة.

«إنّ هذه التغيرات كان لها دور في تغير الثقافة الموروثة للمجتمعات أنّ ثورة المعلومات والاتصال قد أثرت وستؤثر في حياة الأفراد وهي اليوم من أهم العوامل التي تعقد تشكيل خبرات وثقافة وأذواق وسلوكات الأفراد والمجتمعات» (سمير، 2002، صفحة 234). وهذا ما أكدّه عويدات حيث يقول: "لقد ترتب على هذه الثورة المعلوماتية حدوث تغير اجتماعي متسارع في القيم والمعايير والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي بفضل وسائل الإعلام السريعة." (الزبيد، 2006، صفحة 75).

*- خاتمة البحث

مست الأسرة الجزائرية كغيرها من الأسر عدة تغيرات وتحولات بحيث تغيرت من الشكل أو النمط التقليدي - الذي كان يتميز بالوحدة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، في ظل السلطة الأبوية التي تقوم علاقاتها على أسس القربة الدموية، والذي يتطلب تقسيماً بسيطاً للعمل يتوافق مع السن والجنس مهيأ له أفراد الأسرة منذ نشأتهم الاجتماعية الأولى، ما يجعل من السلوكات خاضعة لمجموعة من الضوابط الدينية والعرفية المحددة، يتخذ فيها الإطار القبلي دوراً بارزاً في توجيه هذه السلوكات - إلى انتشار شكل الأسرة النووية والتي تتميز بخصائص تختلف عن خصائص العائلة التقليدية، والتي تعرف بتغير نظام السلطة فيها، وشكل العلاقات بين أفرادها، ونوع الأدوار والمكانات وتخليها عن بعض وظائفها لمؤسسات استحدثت بفعل التطور، والتي نجم عنها عدّة مشكلات تتعلق بكبير السن لم تكن معروفة من قبل. ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة للكشف عن المكانة الاجتماعية للمسن داخل الأسرة الجزائرية الحديثة ومدى توافق هذه الفئة مع التغيرات والتحديات المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

مراجع باللغة العربية

- 1- إكرام هاروني. (2006). *الأسرة النووية (القرباة والواقع الاجتماعي الحضري)*. جامعة الجزائر: مقال منشور ضمن فعاليات الملتقى الرابع لقسم علم الاجتماع، الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري، المنعقد يوم 6 و 7 نوفمبر 2006، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2007-2008.
- 2- السيد عبد العاطي السيد. (1989). *التصنيع والمجتمع (دراسة في علم الاجتماع الصناعي)*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- 3- المسح الجزائري حول صحة الأسرة. (2002). جامعة الدول العربية- الديوان الوطني للإحصائيات- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات. التقرير الرئيس، جويلية 2004.
- 4- تقرير السكان والتنمية. (2005). *النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية*. الأمم المتحدة I/ESCWA/SDD/2002/5: اللجنة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا، العدد الثاني
- 5- حسن سمير. (2002). *الثورة المعلوماتية عواقيها وآفاقها*. دمشق: مجلة الجامعة، المجلد 18، العدد 1.
- 6- دريد فطيمة. (2006-2007). *النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية -دراسة ميدانية بولاية باتنة-*. جامعة منتوري - قسنطينة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية
- 7- عوفي مصطفى. (جوان 2003). *خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التمسك الأسري*. جامعة قسنطينة: مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19.
- 8- ماجد الزبود. (2006). *الشباب والقيم في عالم متغير*. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- 9- هشام شرابي. (1975). *مقدمات لدراسة المجتمع العربي*. القدس- فلسطين: منشورات صلاح الدين.
- 10- هناء حافظ بدوي. (1999). *طريقة تنظيم المجتمع أسس ومبادئ*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

*-مراجع باللغة الأجنبية

- 1- Bourdieu, P. (2001). *Sociologie De L'Algérie*. Paris: 8 eme édition, Presse Universitaire De France.
- 2- MICS. (2006). *Enquête Nationale à Indicateurs Multiples d'Algérie, Rapport principal, Edition 2008*.
- 3- Nadia Attout, Rachid. b, Rabah.s. (2001). *Education nuptialité*. fnuap,ceneap.